مقدمة

بعد أن كانت مبادئ الديمقراطية والفصل بين السلطات وسيادة القانون حكراً على الدساتير الغربية لعقود من الزمن، أصبحت الآن مبادئ معترفاً بها في أغلب الدساتير العالمية ومنها الدساتير العربية.

وهذه المبادئ في الحقيقة ليست قوالب جامدة بل هي مبادئ مرنة تستجيب للبيئة المراد تطبيقها فيها، ولذلك نجد صيغ ووسائل التطبيق العملي لها تختلف من دولة لأخرى ومن دستور لآخر.

وكل دستور من الدساتير العربية قد تأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بدساتير دول أخرى منفردة أو مجتمعة، آخذة من تلك الدساتير ما يتلاءم وتوجهاتها السياسية والاجتماعية والدينية.

وقد عقدت في هذا الكتاب بحثا مقارناً في الدساتير العربية لموضوع رقابة الدولة على أعمال الحكومة، والذي يعتبر ميزة الدولة الديمقراطية الحديثة، حيث يراقب الشعب أداء حكومته من خلال ممثليه، فيبارك الحكومة التي تستجيب لإرادته ويحاسب أو يسقط الأخرى التي تتنكب إرادته وتفقد ثقته.

ووسائل البرلمان في مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها لا تخضع للسلطة التقديرية للبرلمان أو الحكومة، بل هي وسائل ترد في الدستور على سبيل العد والحصر، وتخضع للإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي لكل برلمان، ولذلك فهي تختلف من دولة لأخرى، كما هو موضح في الفصول التسعة للكتاب.

وقد أردت لهذا الكتاب أن يسهم في الدراسات الدستورية المقارنة التي هي سمة الشعب المثقف، والتي يحتاجها المواطن العربي حاكماً كان أو محكوماً، وبالله التوفيق.

د. نعمان عطا الله الهيتي

obeikandl.com